

WO/CC/70/5

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 15 يناير 2015

لجنة الويبو للتنسيق

الدورة السبعون (الدورة العادية الخامسة والأربعون)

جنيف، من 22 إلى 30 سبتمبر 2014

التقرير

الذي اعتمده لجنة التنسيق

1. تناولت لجنة الويبو للتنسيق البنود التالية التي تعنيها من جدول الأعمال الموحد (الوثيقة A/54/1): 1 و2 و3 و4 و5 و7 و8 و10 و12 و21 و24 و25 و26 و27.
2. ويرد التقرير عن البنود المذكورة، باستثناء البنود 7 و8 و21 و24 و25 في التقرير العام (الوثيقة A/54/13).
3. ويرد في هذه الوثيقة التقرير عن البنود 7 و8 و21 و24 و25.
4. وانتخب السيد السفير نغوين ترانغ تانه (فييت نام) رئيساً للجنة التنسيق؛ وانتخت السيدة أحلام سارة شريخي (الجزائر) والسيدة فيراغ كريستينا هالغاند داني (هنغاريا) نائبتين للرئيس.

البند 7 من جدول الأعمال الموحد
تعيين نواب المدير العام ومساعديه

5. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/CC/70/2.

6. ودعا رئيس لجنة التنسيق المدير العام إلى تقديم الوثيقة المعنية في إطار البند 7 من جدول الأعمال المعنونة "تعيين نواب المدير العام ومساعديه".

7. وشكر المدير العام رئيس اللجنة ورحب بالوفود وأحلمهم إلى الوثيقة التي تحتوي على اقتراح فريق الإدارة العليا الجديد. وأشاد بأعضاء فريق الإدارة العليا الخارجين وشكرهم على مساهماتهم خلال السنوات الخمس الماضية. وقال إن اختيار فريق الإدارة العليا الجديد تم وفقا لعملية صارمة في فترة زمنية قصيرة نسبيا وجرى فيها الاتصال بالدول الأعضاء لتقديم مرشحين. ودعي أيضا أفراد لتقديم ترشيحاتهم. ونتيجة لذلك، تقدم 360 مرشحا وتلى ذلك عملية صعبة ومكثفة خاصة وأن عدد المرشحين الأكفاء كان أكبر من عدد الوظائف المتاحة. وأكد المدير العام أن المساواة بين الجنسين في ملء المناصب مهم جدا وحظي بأهمية بالغة، وذلك واضح من الدعوة إلى الترشح. وقد ورد 30 بالمائة من الترشيحات من الإناث وكان قد اقترح المساواة بين الجنسين في الفريق الجديد. ويزخر سجل المرشحين المقترحين بمجموعة متنوعة وواسعة من المؤهلات وسيكون فريقا رائعا جدا. وقدم المدير العام بعد ذلك الفريق الجديد المقترح إلى لجنة التنسيق. والمرشحون المقترحون هم:

السيد ماريو ماتوس (شيلي)، نائب المدير العام المقترح، قطاع التنمية؛
والسيد جون ساندنج (الولايات المتحدة الأمريكية)، نائب المدير العام المقترح، قطاع البراءات والتكنولوجيا؛
والسيدة وانغ بنينغ (الصين)، نائبة المدير العام المقترحة، قطاع العلامات والتصاميم؛
والسيدة آن لير (النرويج)، نائبة المدير العام المقترحة، قطاع الثقافة والصناعات الإبداعية؛
والسيد مينيليك غيتاهون (إثيوبيا)، مساعد المدير العام المقترح، قطاع القضايا العالمية؛
والسيد يوشيوكي تاكاهي (اليابان)، مساعد المدير العام المقترح، البنية التحتية العالمية؛
والسيد راماتان أمبي سوندرام (سري لانكا)، مساعد المدير العام المقترح، قطاع الإدارة والتسيير؛

وبالإضافة إلى ذلك، أشار المدير العام إلى الاقتراح الوارد في الوثيقة بخصوص ترقية رئيس الموظفين السيد ناريش براساد إلى درجة مساعد المدير العام.

8. وتحدث وفد اليابان باسم المجموعة باء وهتأ الرئيس ونائبي الرئيس على انتخابهم وقال إن المجموعة باء مقتنعة بأن فريق الإدارة العليا المقترح فيه المهارات والخبرات المهنية اللازمة لبلوغ أهداف الويبو الاستراتيجية، وبإمكانه قيادة المنظمة في اتجاه المبدأين الرئيسيين اللذين ذكرا في البيان الافتتاحي للجمعية العامة، وهما الهدف المبيّن في اتفاقية الويبو وضرورة أن تبذل المنظمة جهودا دؤوبة حتى يختارها المستخدمون كأول مقدم للخدمات. وأعرب عن تطلع المجموعة باء إلى العمل مع فريق الإدارة العليا الجديد لبلوغ هذين الهدفين المشتركين. كما أعرب عن امتنان المجموعة لنائبي المدير العام الخارجين ومساعد المدير العام الخارج وهم السيد جوفري أونياما والسيد جيمس بولي والسيد يوهانس كريستيان فيتشارد والسيد تريفور كلارك، وعن تقديرها لمساهماتهم الكبيرة والأساسية في عمل الويبو.

9. وتحدث وفد باراغواي باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وهتأ الرئيس ونائبي الرئيس على انتخابهم وقال إن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي تبدي تقديرها لمستوى الخبرة والتجربة الذي يتسم به المترشحون لمناصب فريق الإدارة العليا وقال إنه مقتنع بأنهم سيمكّنون من توفير المشورة اللازمة لبلوغ أهداف الويبو. وأبدى الوفد سروره لاقتراح ممثل لمنطقته، وهو السفير ماريو ماتوس، ليكون عضوا في فريق الإدارة العليا، وشكر أعضاء الفريق المغادرين على ما أنجزوه من عمل، وخصوصا السيد كلارك.

10. وأبدى وفد ألمانيا تأييده للبيان الذي أدلى به وفد اليابان باسم المجموعة باء. وطرح الوفد سؤالين على المدير العام. فأشار، أولاً، إلى اختلاف بين عدد مساعدي المدير العام ونواب المدير العام المذكورين في الفقرة الثالثة من الوثيقة WO/CC/70/2 المؤرخة 16 سبتمبر 2014، التي عرضت أربعة نواب للمدير العام وثلاثة مساعدين للمدير العام أعلن حسب الأصول عن شعور وظائفهم، وبين ما ورد في الفقرة 22 من الوثيقة ذاتها التي التمسست مشورة بخصوص تعيين أربعة مساعدين للمدير العام، وبين أن منصب أحد مساعدي المدير العام لم يخضع للإجراء نفسه الذي أُنشئ بخصوص المناصب الأخرى. وطلب الوفد من المدير العام شرح أسباب ذلك وأوضح أن الأمر لا يخص السيد براساد شخصياً، الذي هو مؤهل بالتأكد لشغل ذلك المنصب. وتعلق السؤال الثاني الذي طرحه الوفد بمسألة التوازن بين الجنسين، بالنظر إلى أن فريق الإدارة العليا القادم لا يضم سوى امرأتين. وطلب الوفد من المدير العام أن يشرح كيف روعي مبدأ التوازن بين الجنسين في عملية الاختيار.

11. وأشار المدير العام إلى أن الإعلان الصادر عن المنصب تضمن توضيحاً بأن مركز تقييم سيستعان به للمساعدة على اختيار المرشحين الخارجيين، ولم يخضع المسؤولون في الأمانة للمسار ذاته. وقال إن الغرض من الاستعانة بالمركز هو الحصول على تقييم مستقل والمساعدة في اتخاذ القرارات بشأن الأشخاص الذين لا يعرف شيء عن سجلاتهم. وأضاف المدير العام أن نقاط قوة العاملين في المنظمة ذاتها وأداءهم معروفة جيداً، لذلك السبب لم ير السيد براساد بمركز التقييم، ما يتماشى مع ما قيل دائماً. وقال إنه صحيح أن منصب مساعد مدير عام قد استحدث. وصرح المدير العام بأنه يعي شواغل الدول الأعضاء بشأن عدد المسؤولين في الدرجات العليا وضرورة التنظيم في هذا الصدد، وقال إن هذا الأمر يعد تديراً استثنائياً لا ينبغي أن يعتبر سابقة. وصرح بأن الأمر بطبيعته عبارة عن ترقية لموظف عمل رئيساً للموظفين خلال فترة السنوات الخمس الماضية، وبأنه يتماشى مع الممارسات المتبعة في عدد من المنظمات الأخرى، وخاصة الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية في جنيف. وتطرق إلى مسألة التوازن بين الجنسين، وبإدراكه الوفاء أسفه لعدم التمكن من زيادة التوازن بين الجنسين في الاقتراحات المقدمة. وأفاد بأن المنظمة تأخذ هذه المسألة على محمل الجد. وحددت المنظمة هدف تحقيق التوازن بين الجنسين بنسبة النصف للنصف في جميع رتب المنظمة في موعد أقصاه عام 2020. وقال إن الهدف تحقق بالنسبة للتكوين العام لطاقتهم الموظفين لكنه لم يتحقق بالنسبة لموظفي الدرجات العليا، وأفاد بأن الإحصاءات المعنية ترد كلها في تقرير الموارد البشرية. وقال إن المشاركة تمت بفعالية كما اتخذت التدابير الداخلية فيما يتعلق بتكوين هيئات التحكم لضمان تمثيل الجنسين على نحو مناسب وصدرت التوجيهات أيضاً لهيئات التحكم بشأن ضرورة تمثيل الجنسين وخاصة بين المرشحين. ولسوء الحظ لم تتبين المساواة بين الجنسين في الطلبات الواردة، لأن نسبة الذكور بلغت 70 بالمائة مقارنة بنسبة 30 بالمائة من النساء. ومع ذلك صرح بأن تحسناً كبيراً تحقق بالمقارنة مع فريق الإدارة العليا السابق بحيث اقترح تعيين امرأتين في الفريق الجديد مقارنة بامرأة واحدة في الفريق السابق. وأكد المدير العام من جديد قائلاً إنه على الرغم من الجهود المبذولة ومقابلة 18 مرشحاً محتملاً، لم يمكن تحسین المساواة بين الجنسين أكثر من ذلك.

12. وهنأ وفد الصين الرئيسة على انتخابها، وعبر عن تقديره لعمل المدير العام وتأييده لاقتراح تعيين نواب المدير العام ومساعدي المدير العام، وقال إنه يرى أنها حصيلة مهمة تقوم على التوافق في الآراء بعد المشاورات التي جرت. وأضاف أن جميع المرشحين لديهم خبرة عمل وتجربة مهنية ثرية للغاية، ويمكنهم تمثيل مصالح المنظمة بطريقة متوازنة. وصرح بأنه يرى أن فريق الإدارة الجديد سيؤدي دوراً مهماً للغاية، وسيواصل العمل في ظل زيادة المدير العام بطريقة منسقة لتحسين أعمال الويبو على مستوى جديد.

13. وهنأ وفد كينيا، متحدثاً باسم المجموعة الأفريقية، الرئيسة ونوابها على انتخابهم، وشكر المدير العام لإعلانه عن تشكيلة فريق الإدارة العليا الجديد وأعرب عن أطيح التمنيات له بالنجاح، كما شكر الوفد الفريق المنتهية ولايته على عمله المثالي.

14. وهنأ وفد الولايات المتحدة الأمريكية الرئيسة ونوابها على انتخابهم وأيد البيان الذي أدلى به وفد اليابان باسم المجموعة باء. ورحب بفريق الإدارة العليا الجديد، قائلاً إنه يمثل مجموعة رائعة من التجارب والخبرات من مختلف أنحاء العالم.

وأبدى الوفد سروره لضم السيد جون سانداچ، الذي يحظى بتقدير كبير محلياً ودولياً، إلى الفريق الجديد، وأعرب عن ثقته بأن السيد سانداچ سيأتي بكفاءات كبيرة. وعبر عن تقديره لجهود الفريق المنتهية ولايته وشكر السيد بولي على ما قدمه للويبو خلال السنوات الخمس الماضية.

15. وهناً وفد جمهورية كوريا الرئيسة ونوابها على انتخابهم، وأفصح عن توقعات قوية بأن لجنة التنسيق ستكون قادرة على العمل من أجل تحسين تشغيل الويبو وإدارتها كمنظمة دولية ذات مصداقية. وأعرب الوفد عن أمله بأخذ مصالح جميع الدول الأعضاء بعين الاعتبار، وأن تنعكس بشكل مناسب في تنفيذ المسؤوليات داخل المنظمة. وأعلن الوفد عن استعداده للعمل بشكل وثيق مع رئيسة لجنة التنسيق في هذه العملية. وعبر عن دعمه لأعضاء فريق الإدارة العليا الموصي بتعيينهم، وأبدى اعتقاده بأن هذا الفريق سيساند بشكل فعال المدير العام في حل القضايا الصعبة، مثل وضع المعايير وتنفيذ جدول أعمال التنمية.

16. وهناً وفد المكسيك الرئيس ونائبه على انتخابهم وردد ما أتى في البيان الذي أدلى به وفد باراغواي باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وأحاط علماً أيضاً بالمرشحين الذين اختارهم المدير العام لتشكيل فريق الإدارة العليا الجديد ليعمل معه وهناً الفريق الجديد. وأعرب عن سروره للعمل مع الفريق الجديد من أجل تحقيق الأهداف المشتركة التي يشاطرها الجميع امثالاً ضمن الجهود المبذولة لتنفيذ ولاية المنظمة وعن امتنانه لنائبي المدير العام ومساعد المدير العام المنتهية ولايتهم وهم السيد جيمس بولي والسيد جيفري أونياما والسيد يوهانس كريستيان فيتشارد والسيد تريفور كلارك. وقال إن لجنة الرقابة قد توه بأهمية ضمان استقلال مكتب الأخلاقيات وأشار إلى الاقتراح الداعي إلى تحمل رئيس الموظفين المسؤولية عن الأخلاقيات المهنية. ولفت النظر إلى تقرير مكتب الأخلاقيات السنوي (المرفق بالتقرير السنوي عن الموارد البشرية) الذي يذكر أن المكتب منظم على نحو شبيه بمكتب الأخلاقيات التابع للأمم المتحدة واستدرك قائلاً إنه يرى إذ بحث في الأمر أن الحال يختلف عن ذلك. وأحاط علماً بأن مكتب الأخلاقيات التابع للأمم المتحدة يقع خارج المكتب التنفيذي للأمانة العامة بهدف ضمان استقلاله وأن الموظفين يوظفون بناء على إجراءات واضحة وفقاً للقرار A/60/568 للجمعية العامة للأمم المتحدة. وفي ذلك السياق، طلب رسمياً أن تناقش لجنة الرقابة المسألة وتوصي ببنية إدارية لمكتب الأخلاقيات قبل اتخاذ أي قرار في هذا الشأن.

17. وهناً وفد اليابان الرئيس ونائبه على انتخابهم وساند التعليق المقدم باسم المجموعة باء وأعرب عن تقديره للمدير العام للمداورات المتأنية بشأن فريق الإدارة العليا الجديد. وقال إن جميع الأشخاص المرشحين لمناصب نواب المدير العام ومساعديه قد أنجزوا إنجازات مميزة في ميادين عملهم المعنية ورأى أن النظر في تلك المجالات المختلفة من التجارب والخبرات قد يعطي زخماً جديداً لتطوير الويبو. وأعرب بالتالي عن تأييده التام لاقتراح المدير العام. وأضاف قائلاً إنه يعلق آمالاً كبيرة على الفريق الجديد ولا يشك على الإطلاق في أن الفريق سيضطلع بمسؤولياته بحنكة مهنية وجدارة. وأشاد بالمديرين التنفيذيين المستقرين وأعرب عن ثقته التامة بنجاح أداء مهمة المنظمة. وأبدى أيضاً تقديره لأعضاء فريق الإدارة العليا المنتهية ولايتهم لمساهماتهم المميزة في المنظمة. ورأى أن التعاون بين الويبو والدول الأعضاء أمر أساسي لمواصلة تعزيز أهمية الملكية الفكرية في المستقبل. وأفصح عن تطلعه إلى العمل عن كثب مع الفريق الجديد من أجل بدء حقبة جديدة في مجال الملكية الفكرية.

18. وأيد وفد الترويج البيان الذي أدلى به وفد اليابان باسم المجموعة باء. ورحب بفريق الإدارة العليا الجديد وأثنى على أعضاء الفريق الحالي المنتهية ولايتهم.

19. وهناً وفد غواتيمالا الرئيس على انتخابه وأعلن دعمه للبيان الذي قدمه وفد باراغواي باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وشكر الوفد المدير العام لتقديمه الوثيقة WO/CC/70/2 التي تحتوي على معلومات بشأن عملية الاختيار والأشخاص المقترحين لفريق الإدارة العليا الجديد. وقال الوفد إن فريق الإدارة الجديد لديه خبرة عالية، وإن الوفد على ثقة من أنه سيواصل ضمان تنفيذ أهداف المنظمة وتمنى له الوفد النجاح. وأعرب الوفد عن سعادته في رؤية عضو من المنطقة في

الفريق ، وهنأ السيد ماريو ماتوس من شيلي على توليه مسؤولية قطاع التنمية. كما هنأ الوفد الفريق السابق وشكره على دعمه. ووجه الفريق الشكر الخاص إلى السيد تريفور كلارك على عمله المتواصل والدؤوب بشأن قضايا حق المؤلف ما سهل إبرام معاهدتي بيجين ومراكش. ووجه الوفد الشكر للسيد كلارك على المشاريع التي ساهمت في التنمية لبلدان مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي في أنظمة الابتكار والملكية الفكرية.

20. وهنأ وفد إسبانيا الرئيس ونواب الرئيس على انتخابهم كما دعم الوفد بيان وفد اليابان باسم المجموعة باء وشكر الفريق السابق. ورحب الوفد أيضاً بالفريق الجديد وأعرب عن كامل ثقته فيه وقال إنه على ثقة من أنه سيكون مهنياً جداً في عمله. وعلق الوفد على وظيفة رئيس مكتب الأخلاقيات ورأى أن عنصر الاستقلال أمر مهم جداً في هذه الوظيفة وينبغي أن ينعكس في هيكلية المنظمة. وأعرب الوفد عن دعمه لطلب وفد المكسيك.

21. وهنأ وفد الهند الرئيس على انتخابه، وأزجى الشكر إلى نواب المدير العام ومساعدته الخارجين لإسهاماتهم القيمة في المنظمة. كما شكر الوفد المدير العام على اقتراحه الخاص بتعيين نوابه ومساعديه. وأقر بأهمية الإجراءات الجديدة والمسارات الشفافة المتقنة التي استلثت وفقاً للوظائف التي أعلن شغرها بصورة جيدة وورد بشأنها أكبر عدد ممكن من الطلبات. ويعد ذلك إقراراً واضحاً بالنهج الذي رغب المدير العام في اتباعه، وأعرب الوفد عن تقديره لهذا النهج الجديد. وأشار الوفد إلى وجود بعض التغييرات والتحسينات والتغييرات في بعض جوانب فريق الإدارة العليا. ورأى أنه لا بد من منح المدير العام هذه المرونة كي يختار فريقاً يتمتع بالخبرات والكفاءات اللازمة، ومن ثم أعرب الوفد عن مساندته التامة للاقتراحات وتأييده للفريق الجديد المقترح. كما أعلن أن مواصلة إشراك السيد ناريش براساد في الفريق سيكون مقوماً للمنظمة إذ سيضفي قيمة على عمل الويبو بوجه عام وتفاعلها مع جميع الجهات المعنية.

22. وهنأ وفد شيلي الرئيسة على انتخابها وأيد البيان الذي قدمه وفد باراغواي باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي فيما يخص فريق الإدارة العليا الجديد الذي اقترحه المدير العام. كما شكر الوفد الفريق الخارج. وأعرب الوفد عن ثقته في انتخاب السيد ماريو ماتوس لتولي شؤون قطاع التنمية وفي أن حنكته الدبلوماسية ستساعد على الوفاء بالتزامات المنظمة على نحو كثير من الفعالية.

23. وهنأ وفد السنغال الرئيس ونائبه على انتخابهم وأيد البيان الذي قدمه وفد كينيا باسم المجموعة الأفريقية وشكر المدير العام وفريقه على مسار الاختيار الموضوعي والشفاف. وذكّر بأن ذلك المسار أدى إلى عدد ملحوظ من المرشحين لمناصب نواب المدير العام ومساعديه وأقر بأن ذلك لم يسهل المهمة وتطلب الكثير من العمل الشاق لإعداد قائمة استوفت معايير التمثيل الجغرافي وأعرب الوفد عن شكره لذلك. وخص الوفد بالشكر نائب المدير العام الخارج السيد أونياما لما قدمه من إسهام ملحوظ في التنمية. وأعلن الوفد استعداداه لمواصلة التعاون مع فريق الإدارة العليا في الويبو في سعيه إلى تحقيق أهداف المنظمة، وأيد اقتراح ترقية السيد براساد إلى منصب مساعد مدير عام.

24. وهنأ وفد إثيوبيا الرئيس ونائبه على انتخابهم، وأيد البيان الذي أدلى به وفد كينيا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، وأيد قائمة المرشحين التي اقترحتها المدير العام. وعبر عن سروره لإدراج السيد غنتاهون من إثيوبيا في القائمة، وأعرب عن ثقته في أنه سيفي بالتزاماته بطريقة فعالة وسيكون مكسبا للويبو. وهنأ الوفد أيضاً فريق الإدارة العليا الخارج.

25. وأثنى وفد كوت ديفوار على الرئيس وعلى فريق الإدارة العليا الخارج، وتمنى النجاح للفريق الجديد.

26. وهنأ وفد إكوادور الرئيس ونائبه على انتخابهم وأيد الوثيقة التي عرضها المدير العام.

27. وأعرب وفد سنغافورة عن تأييده الكامل لبيان وفد الجمهورية الكورية بالنيابة عن المجموعة الآسيوية، ولانتخاب الرئيس. وهنأ الوفد أيضا نائبي الرئيس وتوجه بالشكر إلى فريق الإدارة العليا الخارج وهنأ فريق الإدارة العليا الجديد المؤهل على أعلى مستوى، وهنأ رئيس الموظفين على ترقيته لمنصب مساعد المدير العام.
28. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تأييده لاقتراح وفد المكسيك بوضع مسار لضمان عمل رئيس مكتب الأخلاقيات باستقلال. وتساءل الوفد لماذا لم يقدم مجلس الموظفين عرضه.
29. وهنأ وفد الكونغو الرئيس على تعيينه وشكر المدير العام وفريق الإدارة الخارج على ولايته التي شهدت تنفيذ أنشطة تقنية كثيرة في الويبو، ما وضع أسسا سليمة. وأعرب الوفد أيضا عن تقديره لعدد من المبادرات الرامية إلى تعزيز الإدارة المناسبة للموارد البشرية. وأثنى الوفد على المدير العام لما أنجزه من عمل، وعبر عن تأييده الكامل وتهانیه لفريق الإدارة العليا المقبل لولايته الثانية. وهنأ الوفد خاصة السفير غتاهون على ترشيحه، وسلط الضوء على أن تحقيق الأولويات خلال الولاية الثانية يقتضي الالتزام وتضافر الأعمال لضمان مواصلة الويبو تحقيق النجاح.
30. وهنأ وفد الجزائر الرئيس على انتخابه وأيد البيان الذي أدلى به وفد كينيا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية. ورحب بتعيين السيد غتاهون في قطاع القضايا العالمية. وشكر الفريق الخارج، وخاصة السيد جيفري أونياما، على ما أنجزه من عمل سمح للويبو بالاضطلاع بأنشطتها الإنمائية.
31. وهنأ وفد فنزويلا (جمهورية – البوليفارية) أيضا الرئيس على تعيينه، واتفق مع البيان الذي ادلى به وفد باراغواي باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي الذي أيد المرشحين، وخاصة السفير ماريو ماتس من شيلي، والسيد براساد الذي عُيّن لأنه تحمل الكثير من المسؤوليات خلال عمله.
32. وأبدى وفد تايلند تأييده للبيان الذي أدلى به وفد جمهورية كوريا باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ ووجه تهانيه بخصوص الانتخاب. وشكر الوفد المدير العام وفريقه وأعرب عن دعمه لقائمة نواب المدير العام ومساعديه المقترحة، وشكر الأمانة على مراعاة التمثيل الجغرافي.
33. وقدم المدير العام بعض الملاحظات على الاقتراح المقدم من قبل وفد المكسيك بشأن مكتب الأخلاقيات. وقال إن خط الإبلاغ لرئيس مكتب الأخلاقيات يُعد مسألة أساسية وإحدى المسائل التي حظيت بتفكير كبير عند إنشاء تلك الوظيفة الجديدة. ورأى المدير العام أن الجواب هو ضمان توازن بين الإبلاغ الإداري والإجراءات الإدارية (مثل أخذ الإجازة السنوية) والاستقلالية في العمل الموضوعي، وأن الخيارات المتعلقة بخطط الإبلاغ محدودة. وأعرب عن استعداده لإعادة النظر في خطوط الإبلاغ. وأوضح أن نواب المدير العام يقدمون تقارير إلى المدير العام، شأنهم شأن المستشار القانوني. وأضاف أن هناك من يرى أنه قد يكون هناك، في حالة مكتب المستشار القانوني، تضارب بين النهجين الأخلاقي والقانوني، وأنه من المفضل ألا تكون وظيفة الأخلاقيات ممركة على ذلك المستوى. وذكر أنه روعيت تجربة المنظمات الأخرى في هذا الصدد. وشدد على أن الحل هو الفصل بين الإبلاغ الإداري، الذي يُعد ضروريا، والاستقلالية في أداء المكونات الجوهرية للوظيفة المعنية. وشكر المدير العام الوفود على دعمها فيما يخص الاقتراحات الخاصة بمساعدة المدير العام ونوابه وأكد على مسؤوليات فريق الإدارة العليا الجديد فيما يخص تحقيق نتائج خلال السنوات الست القادمة.
34. وأشار الرئيس إلى السؤال الذي طرحه وفد الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص سبب عدم إدلاء جمعية الموظفين ببيان أمام لجنة التنسيق، كما جرت عليه العادة في الأعوام السابقة. وأكد الرئيس أن مجلس الموظفين قد وجه طلبا إلى رئيس اللجنة السابق في يونيو 2014 التمس فيه الإدلاء ببيان، وقد أحيل ذلك الطلب إلى الرئيس الحالي عند تقلده مهامه، مع طلب أن يقدم البيان من قبل رئيس مجلس الموظفين دون غيره. وأضاف أنه لا يوجد حاليا رئيس مجلس الموظفين. وأعرب

الرئيس عن تقديره وشكره الخالص للوفود على دعمها وتشجيعها والتزامها بالعمل على نحو وثيق مع فريق الإدارة العليا الجديد ولجنة الويبو للتنسيق. كما أعرب عن تقديره الكبير لما أبداه فريق الإدارة العليا المغادر من تفان ومهنية وامتنياز.

35. وشكر وفد المكسيك المدير العام على رده وانفتاحه لإيجاد أفضل حل لضمان استقلالية مكتب الأخلاقيات. وأشار إلى اقتراحه إحالة الموضوع إلى لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة قبل اتخاذ أي قرار. وأشاد بالعمل الممتاز الذي قام به السيد براساد الذي كان مكسبا كبيرا للمنظمة، ولكن الوفد شدد على أن قلقه إزاء استقلالية مكتب الأخلاقيات لا يزال قائماً. وأعرب الوفد عن المرونة في تجسيد ذلك إما في شكل مشروع قرار أو في محضر الجلسة.

36. واقترح المدير العام أن يرد بيان وفد المكسيك، الذي أيده وفدان ولم يعارضه أي وفد، في التقرير. وأكد المدير العام مجدداً انفتاحه للاقتراح واستعداده لإحالة المسألة إلى لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة.

37. وأكد وفد المكسيك فهمه بأن تلك القضية ستحال إلى لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة وستنظر فيها لجنة التنسيق في دورة مقبلة.

38. ودعا الرئيس لجنة التنسيق إلى الموافقة على تعيين السيد ماريو ماتوس، والسيد جون سانديج، والسيدة وانغ بنينغ، والسيدة آن لير كنواب للمدير العام للفترة المذكورة في الفقرة 20. وأضاف أيضاً أن لجنة التنسيق مدعوة إلى إسداء مشورتها بخصوص تعيين السيد مينيليك غيتاهون، والسيد يوشيوكي تاكاغي، والسيد رمانتان أمبي سوندرام، والسيد ناريش براساد كمساعدين للمدير العام للفترة المذكورة في الفقرة 20. ولاحظ الرئيس عدم وجود أي اعتراض على تلك التعيينات وأن اللجنة وافقت عليها.

39. إن لجنة الويبو للتنسيق:

"1" وافقت على تعيين السيد ماريو ماتوس، والسيد جون سانديج، والسيدة وانغ بنينغ، والسيدة آن لير كنواب للمدير العام للفترة المذكورة في الفقرة 20 من الوثيقة WO/CC/70/2؛

"2" وأسدت مشورتها بخصوص تعيين السيد مينيليك غيتاهون، والسيد يوشيوكي تاكاغي، والسيد رمانتان أمبي سوندرام، والسيد ناريش براساد كمساعدين للمدير العام للفترة المذكورة في الفقرة 20 من الوثيقة WO/CC/70/2.

البند 8 من جدول الأعمال الموحد

مشروعات جداول أعمال دورات 2015 العادية للجمعية العامة للويبو ومؤتمر الويبو وجمعية اتحاد باريس وجمعية اتحاد برن

40. استندت المناقشات إلى الوثيقة A/54/3 Rev.

41. واعتمدت لجنة الويبو للتنسيق المرفقين الأول والثاني واعتمدت اللجنة التنفيذية لاتحاد باريس المرفق الثالث واعتمدت اللجنة التنفيذية لاتحاد برن المرفق الرابع من الوثيقة A/54/3 Rev.

البند 21 من جدول الأعمال الموحد

إسداء لجنة الويبو للتنسيق المشورة إلى جمعية اتحاد لشبونة بخصوص عقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد اتفاق لشبونة المراجع بشأن تسميات المنشأ والبيانات الجغرافية في عام 2015

42. استندت المناقشات إلى "اقتراح الولايات المتحدة الأمريكية الداعي إلى إدراج بند إضافي في جدول الأعمال بعنوان "إسداء لجنة الويبو للتنسيق المشورة إلى جمعية اتحاد لشبونة بخصوص عقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد اتفاق لشبونة المراجع بشأن تسميات المنشأ والبيانات الجغرافية في عام 2015" (الوثيقة WO/CC/70/4).

43. وأوضح وفد الولايات المتحدة الأمريكية أنه طلب إدراج هذا البند الإضافي حتى تتمكن لجنة التنسيق من مناقشة الأخطاء الإجرائية التي حدثت عند موافقة جمعية اتحاد لشبونة على الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد صيغة مراجعة لاتفاق لشبونة دون الحرص أولاً على التماس المشورة من الدول الأعضاء المهمة الأخرى طبقاً للمادة 8 من اتفاقية الويبو والمادة 9 من اتفاق لشبونة. ورأى الوفد أنه ينبغي أن يكون لكل الدول الأعضاء الحق في المشاركة على قدم المساواة وفي التصويت في ذلك المؤتمر الدبلوماسي. وأضاف أنه ينبغي، بعبارة أخرى، أن تتولى لجنة التنسيق توجيه جمعية اتحاد لشبونة نحو استعمال النظام الداخلي المنطبق على المعاهدات الجديدة، والذي ينص على تطبيق مبدأ المساواة على كل الدول الأعضاء في الويبو فيما يخص التصويت. ومضى يقول إن الطريقة التي تم بها تناول المؤتمر الدبلوماسي المقترح حتى الآن تمثل خروجاً كبيراً عن إجراءات الويبو الراسخة التي وضعت لضمان احترام مصالح كل الأعضاء. وأكد على أن الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي مغلق دون الحرص أولاً على التماس المشورة من لجنة التنسيق سيغني في الحقيقة أنه لن يكون سوى لأعضاء اتحاد لشبونة الحاليين وعددهم 28 عضواً إمكانية إبداء آرائهم بشأن الخيارات المطروحة في نص مشروع المعاهدة، واقتراح تعديلات، والأهم من ذلك كله التصويت. وأضاف قائلاً، بعبارة أخرى، إن الدول الأعضاء في الويبو الأخرى والبالغ عددها 159 دولة عضواً ستحضر بصفة مراقب فقط، على الرغم من تحمّل كل أعضاء الويبو تكاليف ذلك المؤتمر الدبلوماسي. ورأى أن هناك حاجة إلى إدراج فعلي لآراء عدد أكبر من أعضاء الويبو في مسار المراجعة الجاري. وأضاف أن تعديل اتفاق لشبونة لإضافة مجموعة جديدة تماماً من الحقوق والالتزامات لا يُعد مراجعة تقنية أو إجرائية طفيفة لا تخالف أية آثار إدارية أو مالية على مجمل المنظمة واتحاداتها. بل رأى الوفد أن إضافة البيانات الجغرافية ينشئ معاهدة جديدة كلياً ستؤثر سلباً على أسواق التصدير لكثير من الدول الأعضاء بما فيها تلك التي ليست أعضاء في اتحاد لشبونة. وبناءً على ذلك اعتبر أن من الضروري توسيع نطاق المشاركة في تلك المحادثات العالمية الهامة التي لها تبعات واسعة النطاق. وأبدى الوفد تفهمه لما استنتجه البعض والذي مفاده أن جهوده الرامية إلى إذكاء الوعي بالمشكلات المحيطة باتفاق لشبونة وتسأوله عن الاستفادة المالية لنظام لشبونة سيؤدي لا محالة إلى التساؤل حول برامج أخرى تعتمد على النظام أحادي الاشتراكات، أي الإنفاق على التنمية. وفي هذا الصدد رأى الوفد أن تلك التعليقات الهادفة إلى الترويج مزعجة فعلاً. وأوضح أنه على خلاف خدمات الحماية العالمية الأخرى التي تقدمها الويبو، مثل تلك المقدمة في إطار نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام مدريد ونظام لاهاي، والتي تعتمد على التمويل الذاتي وتسهم في التنمية، لا يمكن إطلاقاً اعتبار نظام لشبونة نظاماً عالمياً أو ذاتي التمويل. وذكر بأن اتحاد لشبونة لا يضم سوى 28 عضواً لا يمثلون إلا 15 بالمائة من أعضاء الويبو وأن ذلك الاتحاد استنزف، على مدى سنوات، موارد الويبو التي كان يمكن توظيفها في أنشطة أخرى، مثل أنشطة التنمية. ورأى أنه من الضروري فتح نظام عالمي وذاتي التمويل فعلاً لاستقطاب عدد كبير من الأعضاء وتعزيز التنمية. كما أشار إلى أن ما هو معرّض للخطر مع المراجعة المقترحة لنظام لشبونة هو قدرة المزارعين ومنتجي الأعمال الحرفية في كثير من الدول الأعضاء في الويبو على مواصلة بيع منتجاتهم داخل بلدانهم أو خارجها وإتاحة تلك المنتجات للمستهلكين. وأوضح، بعبارة أخرى، أنه سيكون للبيانات الجغرافية في اتفاق لشبونة المراجع تبعات عالمية، بما في ذلك على التنمية الاقتصادية للدول الأخرى الأعضاء في الويبو. وقال إنه من المهم الحصول على مزيد من الإسهامات من قبل الكثير من البلدان غير الأعضاء في اتحاد لشبونة، والتي قد لم تتابع التطورات على صعيد الفريق العامل، في دورة لجنة التنسيق الحالية. وأضاف أنه من الضروري مناقشة كيفية جعل المناقشات حول اتفاق لشبونة أكثر شمولية لضمان تحقيق المزيد من التوافق في الآراء ونظام عالمي فعلاً. وفي الختام أوصى

الوفد بصياغة فقرة قرار تشير إلى أن لجنة التنسيق تنصح اتحاد لشبونة بإعداد خطط لجميع الدول الأعضاء للمشاركة على قدم المساواة في المؤتمر الدبلوماسي وأن ميزانية الويبو لا ينبغي أن تُستخدم لتمويل المؤتمر الدبلوماسي إلا إذا مُوّل التمثيل من قبل أعضاء الويبو كما حدث في الماضي بشأن معاهدي بيجين ومراكش.

44. وأعلن وفد إيطاليا أنه وافق على إدراج بند جدول الأعمال قيد النظر من باب حسن النية فقط. إذ رأى الوفد أنه لا حاجة إلى الحصول على مشورة لجنة التنسيق فيما يخص المؤتمر الدبلوماسي المعني باعتماد اتفاق لشبونة المراجع والذي قررت جمعية اتحاد لشبونة عقده بصفة مشروعة في 2015. وأضاف الوفد أن مسألة عقد هذا المؤتمر الدبلوماسي لا تخص اتحادات الويبو الأخرى إذ إن المراجعة المقترحة لن تسيء بأي شكل من الأشكال إلى اتحادات الويبو الأخرى، كاتحاد مدريد، أو إلى المنظمة ككل. ووضح أن سجل مدريد يبقى خياراً للشركات التي تود حماية علاماتها التجارية، التي تحتوي أسماء جغرافية، في الخارج. ورأى الوفد أن عنوان البند 21 مضلل إذ يوحي إلى وجود اتفاق على فكرة ضرورة إسداء لجنة التنسيق المشورة إلى جمعية اتحاد لشبونة. وقال الوفد في هذا الصدد إن النص التالي قد يكون أكثر ملاءمة كعنوان للبند: "إمكانية إسداء لجنة الويبو للتنسيق المشورة إلى جمعية اتحاد لشبونة". وأضاف أن إبرام اتفاق لشبونة المراجع سيكون مثمراً وسيحسن الوضع المالي لاتحاد لشبونة بضمان استخدام سجل لشبونة في صفوف المنتجين في عدد أكبر من البلدان المتقدمة والنامية. وإضافة إلى ذلك، ذكّر الوفد بأن جمعية اتحاد لشبونة لعام 2013 قد توصلت إلى اتفاق عام على أن الحصول على مشورة لجنة التنسيق قبل عقد مؤتمر دبلوماسي ليس ضرورياً. وأشار الوفد، في هذا الصدد، إلى أن الوفود والدول الأعضاء والمراقبين لم يثيروا أية اعتراضات حينئذ. ورغم المنافع الكبيرة التي ستنتج عن مراجعة اتفاق لشبونة، قال الوفد إنه لا ينبغي المبالغة في تقديرها إذ إن هذه المراجعة ترمي بوضوح إلى تحسين وتحديث الإطار القانوني القائم لإدخال نظام جديد. واستطرد الوفد قائلاً إن توسيع نطاق اتفاق لشبونة ليشمل البيانات الجغرافية لن يؤدي إلى تغيير جذري. وذكر في هذا الصدد أنه يتسنى حالياً للمستخدمي نظام لشبونة التماس التسجيل الدولي لبياناتهم الجغرافية إذا قدموا طوعاً المعلومات الإضافية المطلوبة في إطار اتفاق لشبونة لإثبات الصلة بين المنتج وأراضي منشئه. وفضلاً عن ذلك، قال الوفد إنه يعجز عن فهم أسباب القلق الشديد إزاء العجز الذي سجله اتحاد لشبونة نظراً إلى أن هذا العجز لا يعادل سوى ربع ما سجله اتحاد لاهاي في مدة أقصر. وأردف الوفد قائلاً إن العجز الحالي سيبقى على المدى القصير إلى أن تتجلى الآثار الإيجابية للمراجعة. وذكّر الوفد بأن تسميات المنشأ والبيانات الجغرافية محدودة في طبيعتها نظراً إلى اعتمادها على أسماء جغرافية وأن وضعها يتطلب بعض الوقت. ونظراً إلى خصائص اتفاق لشبونة هذه، فإن الوفد لا يرى أنه ينبغي استخدام الاتحادات الذاتية التمويل، كاتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات أو اتحاد مدريد، معياراً لتقييم عمل اتحاد لشبونة. وأشار الوفد إلى أنه لا يزال متردداً حيال زيادة الرسوم المفروضة على المستخدمين إذ إنه لا يود أن تُبرم مراجعة اتفاق لشبونة على حساب المنتجين. وأخيراً، رأى الوفد أنه ينبغي تناول مسألة الحق في التصويت خلال المؤتمر الدبلوماسي في إطار اللجنة التحضيرية المقبلة.

45. وأشار وفد فرنسا إلى أن القرار الداعي إلى تنسيق مؤتمر دبلوماسي في 2015 قد صدر بالإجماع في ديسمبر 2013 في دورة استثنائية للجمعية العامة. وأشار الوفد أيضاً إلى أن برنامج وميزانية 2014-2015 الذي اعتمد نهائياً في ديسمبر 2015 لا يتوقع تنسيق مؤتمر دبلوماسي بموجب البرنامج 6. وقال الوفد إن المادة 5.6 من البرنامج والميزانية تقرر تحديداً أن الترتيب لمؤتمر دبلوماسي مرهون بقرار تتخذه جمعية اتحاد لشبونة. وقال الوفد إنه لا توجد محاذير أخرى مشار إليها في الوثيقة. وأصر الوفد على حقيقة مفادها أن تلك كانت قرارات اعتمدت في ديسمبر الماضي في حضور كل الدول الأعضاء البالغ عددها 187 للويبو. وأشار الوفد إلى أنه لم يشارك سوى 83 دولة عضو في الدورة الحالية للجنة التنسيق ولذا يرى الوفد أنه من غير المقبول أن نعيد اختراع العجلة فقد تم اعتماد القرار في هيئة أعلى من 187 دولة عضو في الويبو. وأشار الوفد إلى أنه بغية التصويت على تنسيق مؤتمر دبلوماسي، فإن البلد المصوت ينبغي أن يكون عضواً في اتحاد لشبونة. وقال الوفد إنه على قناة أن المراجعة السابقة لنظام لشبونة ستطلق شرارة الانضمام وسيكون هناك عدد أكبر من عمليات الانضمام والتسجيل. وفي هذا الصدد، قال الوفد إن تنسيق مؤتمر دبلوماسي سيفتح حقاً آفاقاً جديدة ينبغي أن تطمئن الوفود القلقة حيال الاستدامة طويلة الأجل لنظام لشبونة. وأشار الوفد إلى أن الوثائق التي قدمت للدورة الحالية للجمعية

اتحاد لشبونة، كانت تحاول تحديداً تحسين الوضع المادي لاتحاد لشبونة ولاسيما الاقتراح بزيادة مصاريف التسجيل. وأشار الوفد إلى أنه من خلال المراجعة المقترحة لم تكن الدول الأعضاء في اتحاد لشبونة تحاول إنجاز نظام مغلق بل نظام متنوع جذاب للجميع، وبخاصة للمنتجين الصغار جداً من البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء. وفي هذا الصدد، أشار الوفد إلى أن البرنامج والميزانية الذي اعتمده الجمعية العامة العام الماضي قرر صراحة أن المراجعة المقترحة لاتفاق لشبونة قُصد بها أيضاً تحقيق النفع للبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. وقال الوفد إنه من الواضح أن الهدف لم يكن استبعاد أي شخص أو فرض نظام حماية وحيد على الآخرين. واختتم الوفد حديثه قائلاً إنه رحب بحقيقة أن الجمعية العامة السابقة قررت تنسيق مؤتمر دبلوماسي بغية مراجعة اتفاق لشبونة وإدراج البيانات الجغرافية.

46. وأيد وفد هنغاريا التصريحات التي أدلى بها وفدا فرنسا وإيطاليا، وأحاط علماً باقتراح وفد الولايات المتحدة الأمريكية الرامي إلى إدخال بند إضافي. وأوضح الوفد أن إدراج هذا البند إلى جدول الأعمال لا يعني إطلاقاً موافقته على ضرورة تقديم لجنة التنسيق للمشورة في هذه المسألة، لأن رأياً يناقض ذلك تماماً. وذكر الوفد أن جمعية اتحاد لشبونة اتخذت قراراً بعقد مؤتمر دبلوماسي عام 2015. وأضاف أنه عندما اعتمد ذلك القرار، رأى أعضاء اتحاد لشبونة، بما فيهم وفد هنغاريا، أن مصالح الاتحادات الأخرى التي تديرها الويبو لن تتأثر، ونتيجة لذلك لن تكون المادة 9(2)(ب) من اتفاق لشبونة قابلة للتطبيق، وأن رأي لجنة التنسيق لن يطلب. وتابع الوفد مذكراً الوفود أنه لم يتقدم أي وفد خلال جمعيات الويبو لعام 2013 بطلب مشورة لجنة التنسيق بشأن عقد المؤتمر الدبلوماسي. وأكد الوفد أن للويبو ميزانية موحدة تغطي فيها جميع المداخل جميع النفقات. وأضاف أن الجمعية العامة لعام 2013 وافقت على ميزانية الثنائية 2014/15، مما يعين الموافقة على كل نفقات عقد المؤتمر الدبلوماسي لاعتماد اتفاق لشبونة المراجع وتخصيص الموارد المالية اللازمة. ورأى الوفد أن هذا القرار لا يزال ساري المفعول، وأنه لا بد من تنفيذه تماشياً مع خارطة الطريق التي حددتها جمعية اتحاد لشبونة. وأشار الوفد إلى المناقشات داخل الفريق العامل المعني بتطوير نظام لشبونة شملت الجميع دائماً، نظراً لأن الوفود المراقبة منحت دائماً القدرة على المشاركة بشكل كبير في المناقشات، وكذلك ساهمت فيها. وإضافة إلى ذلك، عبر الوفد عن اقتناعه بأن الحماية العالمية للبيانات الجغرافية هي مجال تشترك فيه البلدان النامية والمتقدمة بالمصالح نفسها. واختتم الوفد قائلاً إن التعامل مع جميع المسائل الإدارية والإجرائية بما في ذلك حق التصويت في المؤتمر الدبلوماسي في المستقبل سيكون من مهمة اللجنة التحضيرية.

47. وذكر وفد البرتغال بأن مقارنة مشابهة اتبعت في عام 1999 عندما عقدت جمعية اتحاد لاهاي مؤتمراً دبلوماسياً لاعتماد وثيقة جنيف التابعة لاتفاق لاهاي. وقال إن مسألة عقد المؤتمر الدبلوماسي إن كان يبعث على القلق لدى سائر اتحادات الويبو تخضع للكثير من النقاش. وصرح بأن نظام لشبونة المعدل لن يكون له أي تأثير في نظام مدريد، لأنه يبقى خياراً مفتوحاً أمام من يريد حماية علاماته التجارية. واستطرد قائلاً إنه لا يعتبر بالضرورة أن النظامين يقضي كل منهما الآخر. وعبر عن شكوكه عما إذا كان ينبغي اعتبار مسألة حقوق التصويت مسألة تم اتحادين أو أكثر، ما يبرر ضرورة الحصول على المشورة من لجنة التنسيق. وراح يقول إنه يعتبرها مسألة إجرائية تتعلق بتنظيم العمل خلال المؤتمر الدبلوماسي، ومضى يقول إن هذه المواضيع ينبغي أن تناقش في اللجنة التحضيرية المزمع عقدها في نهاية أكتوبر، دون عرقلة أعمال سائر هيئات الويبو. وتحدث الوفد عن المشاركة في مراجعة نظام لشبونة، وذكر بأن المراقبين في اتحاد لشبونة يسمح لهم بتقديم الاقتراحات وقد روعي العديد منها على النحو الواجب. وأردف قائلاً إن الهدف من المراجعة الراهنة هو زيادة جاذبية نظام لشبونة، مع الحفاظ على مبادئ اتفاق لشبونة وأهدافه. واعتبر أن من العدل مراعاة التوازن الحساس بين توسيع نطاق النظام وتعميقه، وقال إنها مراجعة للاتفاق القائم والهدف منها هو تعزيز الإطار الراهن وليس وضع إطار جديد. وأفاد بأن أثر التغييرات ستكون أكثر أهمية بالنسبة لمن يستخدم نظام لشبونة بالفعل. وقال الوفد إن نجاح أنظمة حماية الملكية الفكرية ينبغي ألا يقيم على أساس التمويل أو الدخل فحسب، لأن ثمة أهدافاً اجتماعية واقتصادية وجيهة أخرى تبرر وجود هذه الأنظمة. وأردف قائلاً إن العجز الذي يعاني منه نظام لشبونة يعزى إلى حد ما لمسار المراجعة الجارية. وقال إن هذه المراجعة سيكون لها أثر إيجابي أيضاً من حيث الدخل. واختتم الوفد كلمته مذكراً بالهدف الأسمى للويبو وهو تعزيز الملكية الفكرية في شتى أرجاء العالم، وقال إنه متأكد من أن مراجعة نظام لشبونة خطوة جيدة في هذا الاتجاه.

48. وأشار وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) إلى الجهود الجبارة التي يبذلها الفريق العامل المعني بنظام لشبونة دوماً لإشراك الدول غير الأطراف في اتفاق لشبونة وتشجيع مشاركة تلك البلدان مشاركة أكبر في دورات الفريق العامل. وقال إن جميع الدول الأطراف في نظام لشبونة تبدي مستوى عالياً من الانفتاح وتحاول إدراج الأفكار والشواغل التي تعبر عنها الدول غير الأطراف في مسودة النص قيد التفاوض. وأضاف قائلاً إن ذلك النهج أثرى النص دون شك وإن وفد الولايات المتحدة الأمريكية شارك في كل تلك الاجتماعات. ورأى أن البلدان النامية ستستفيد من اتفاق لشبونة المراجع. وأيد عقد مؤتمر دبلوماسي. وأفاد بأن جمعية اتحاد لشبونة قد وافقت على خارطة الطريق في ذلك الصدد خلال العام الماضي. ورأى أن لاتحاد لشبونة السلطة لعقد مؤتمر دبلوماسي وأنه ليس من الضروري التماس المشورة من لجنة التنسيق. وعليه، قال إنه ليس في وضع يمكنه من تأييد الاقتراح المقدم من وفد الولايات المتحدة الأمريكية.

49. وأعرب وفد بيرو عن قلقه إذ بدا أنه يمكن لدولة أن تلتبس لجنة التنسيق إن لم تتفق على قرار تتخذه دول أخرى أي اتحاد لشبونة. وقال إن الفريق العامل المعني بتطوير نظام لشبونة يعمل منذ سبتمبر 2008 على تحسين النظام الحالي وإن آراء الوفود غير الأعضاء في اتحاد لشبونة تؤخذ أيضاً في الحسبان. وعلاوة على ذلك ووفقاً لما ذكرته وفود أخرى، رأى أن لجنة التنسيق لا تستطيع تغيير القرار بشأن المؤتمر الدبلوماسي الذي اتخذته الدول الأعضاء في اتحاد لشبونة.

50. وتحدث وفد جمهورية كوريا بصفته الوطنية وساند الشواغل التي عبر عنها وفد الولايات المتحدة الأمريكية. وقال بوجه خاص إن تسميات المنشآت كانت تركز على أساس وطني في الماضي. وأردف قائلاً إن وظيفة تسميات المنشآت والبيانات الجغرافية تتغير في الوقت الحالي وإن عددها سيزداد في المستقبل. ونظراً إلى ذلك العامل، أعرب عن قلقه إزاء نظام الرسوم بناء على اتفاق لشبونة. وأضاف قائلاً إن اتفاق لشبونة المراجع سيوسع توسيعاً ملحوظاً نطاق حماية البيانات الجغرافية مما قد يتجاوز سلطات اتحاد لشبونة وإن الاتفاق قد يؤثر في جميع الدول الأعضاء في الويبو. ورأى بالتالي أنه ينبغي ضمان مشاركة جميع الدول الأعضاء في الويبو في النقاش الذي يشمل المؤتمر الدبلوماسي.

51. وتحدث وفد اليابان بصفته الوطنية وقال إنه يفهم الشواغل التي عبر عنها وفد الولايات المتحدة الأمريكية ولا سيما فيما يتعلق بالمشاركة الأوسع نطاقاً في المؤتمر الدبلوماسي واستدامة الوضع المالي لنظام لشبونة. وأكد أيضاً ضرورة النظر بدقة في احتمال تضارب الأعمال في إطار نظام لشبونة ولجنة العلامات. ومضى يقول إن التعديل المقترح إدخاله على اتفاق لشبونة يشمل البيانات الجغرافية كموضوع جديد. ونظراً إلى احتمال تأثير البيانات الجغرافية في الأنشطة التجارية للمنتفعين بها، رأى أنه ينبغي للويبو اتباع نهج منسق في أي لجنة أو فريق عامل فيما يتصل بتلك المسألة. كما رأى أنه ينبغي بحث المسألة من جانب أكبر عدد من الدول الأعضاء في الويبو.

52. وأشار وفد شيلي إلى اتفاق لشبونة بشأن حماية تسميات المنشآت وتسجيلها على الصعيد الدولي لعام 1958 الذي هو عبارة عن معاهدة لها بعض الخصائص التي تميزها عن غيرها من الاتفاقات التي تديرها الويبو. وقال إن ذلك الاتفاق هو الاتفاق الذي يضم أصغر عدد من الأعضاء (28 عضواً فقط) على الرغم من وجوده منذ حوالي 60 سنة. واستدرك قائلاً إن 21 دولة عضواً فقط من أصل تلك الدول الأعضاء الثماني والعشرين سجلت تسمية منشأة واحدة على الأقل وإن عدة دول منها لم تسجل أي بيان جغرافي بناء على النظام. ولفت النظر إلى نفاذ حوالي 800 تسجيل لتسميات المنشآت ما عدا حالات رفض التسجيلات وشطبها بناء على اتفاق لشبونة وإلى انبثاق تلك التسجيلات عن عدد محدود من البلدان. ورأى أنه ينبغي أخذ المسائل المطروحة للنقاش في الوقت الحالي في الحسبان لتوسيع نطاق أساس مراجعة اتفاق لشبونة حتى يكون الاتفاق المراجع أكثر استقطاباً لعدد أكبر من البلدان. وعليه، مضى يقول إن التعديل المقترح أصلاً كتعديل طفيف للاتفاق أصبح حالياً اقتراحاً داعياً إلى وضع معاهدة جديدة دون إشراك جميع الدول الأعضاء في الويبو. واستطرد قائلاً إنه ينبغي للجنة التنسيق أن تتخذ موقفاً وتعلم اتحاد لشبونة بهدف توسيع نطاق مناقشة مشروع المعاهدة المقترح وفتح بابها لجميع الدول الأعضاء في الويبو على قدم المساواة وفقاً لطبيعة الاتفاق. واسترسل قائلاً إنه ينبغي أخذ التمويل الإضافي في عين الاعتبار لضمان مشاركة جميع الدول الأعضاء في الويبو.

53. وذكر وفد كندا بالمادة 9(2)(ب) من اتفاق لشبونة التي ينبغي بموجبها لجمعية اتحاد لشبونة أن تلتزم أولاً مشورة لجنة التنسيق قبل اتخاذ قرارات بشأن مسائل تهم اتحادات أخرى. ورأى مع أسفه أن جمعية اتحاد لشبونة لم تفعل ذلك على الرغم من أنه من شأن معاهدة جديدة محتملة لها آثار عالمية على نظام العلامات التجارية أن تؤثر بوضوح في الدول الأعضاء في اتحادات أخرى بما فيها اتحاد باريس لحماية الملكية الصناعية. وقال بوجه خاص إن اتفاق لشبونة المراجع سيكون له آثار تجارية على الشركات في البلدان غير المنضمة إلى نظام لشبونة التي تصدر إلى البلدان الأعضاء في نظام لشبونة. وأيد بالتالي النداء الداعي إلى عقد مؤتمر دبلوماسي منفتح يمكن لجميع الدول الأعضاء في الويبو أن تشارك فيه على قدم المساواة.

54. وأيد وفد ألمانيا البيانات التي قدمتها وفود فرنسا وهنغاريا وإيران (جمهورية - الإسلامية) وإيطاليا والبرتغال.

55. وقال وفد إسبانيا إنه لا يرى ضرورة في الحصول على قرار أو مشورة من لجنة التنسيق بشأن عقد مؤتمر دبلوماسي لمراجعة اتفاق لشبونة.

56. وأيد وفد أستراليا البيانات التي قدمتها وفود كندا وشيلي وجمهورية كوريا والولايات المتحدة الأمريكية. وأعلن أنه شارك بصورة بناءة كمرقب في فريق لشبونة العامل. ورأى أن اتباع نهج شامل يتناول الشواغل الرئيسية للدول الأعضاء في الويبو هو خير سبيل لتوسيع عضوية الاتفاق. وأكد الوفد أنه ينبغي لأي مؤتمر دبلوماسي عن هذه المسألة أن يضم جميع الدول الأعضاء في الويبو نظراً إلى الاهتمام الواسع بالقضايا المتعلقة بالبيانات الجغرافية الرئيسية في صفوف أعضاء الويبو. وأفاد بأنه ينبغي أن يكون للدول الأعضاء في الويبو ذات صفة مراقب في الاتحاد صوت مساوٍ لصوت الدول الأعضاء في اتحاد لشبونة. واستقطاباً للمزيد من الأعضاء، قال الوفد إنه من الأهمية بمكان تهيئة ظروف متساوية في تحديد ملامح الاتفاق وأن تكون لإسهامات الدول الأعضاء في الويبو الأهمية ذاتها في التوصل إلى توافق في الآراء. و التمس وفد أستراليا المشورة من لجنة التنسيق بشأن منح المؤتمر الدبلوماسي صفة متساوية للأعضاء وغير الأعضاء نظراً إلى الاهتمام بالبيانات الجغرافية وعمل مراجعة اتفاق لشبونة.

57. وأيد وفد سويسرا البيانات التي قدمتها وفود فرنسا وألمانيا وهنغاريا وإيران (جمهورية - الإسلامية) وإيطاليا وبيرو والبرتغال وإسبانيا. وقال الوفد إنه يولي أهمية كبيرة لاتخاذ القرارات وفقاً للإجراءات التي ينبغي احترامها. وذكر بأن عدداً من القرارات قد اعتُمد العام الماضي ومن ثم يجب احترامها الآن. وأشار الوفد أن ذلك صحيح أيضاً في حالة قرار عقد مؤتمر دبلوماسي أو قرار تمويله. وأعرب الوفد عن انشغاله بالتشكيك في تلك القرارات الشفافة والشاملة التي اتخذت وفقاً للقواعد. وأضاف الوفد أنه لا يود إيجاد أي سابقة سلبية في المنظمة. وأشار إلى أن الموضوع، في هذه الحالة تحديداً، هو مراجعة تخصص الأعضاء في اتفاق لشبونة. وأن الأعضاء الآخرين مراقبون ويمكنهم المشاركة بهذه الصفة. وأعلن الوفد أنه شارك في جميع أعمال الفريق العامل وأنه يعترم المشاركة بالنشاط ذاته في المؤتمر الدبلوماسي وإن لم يتمتع بالصفة ذاتها التي يتمتع بها الأعضاء. وقال الوفد إنه لا ينبغي مناقشة هذه المسألة في إطار الجمعيات وإنما في اجتماع اللجنة التحضيرية المزمع عقده في أواخر أكتوبر. واختتم الوفد قائلاً إنه يعجز عن فهم جدوى الحصول على مشورة لجنة التنسيق في هذه المرحلة نظراً إلى أن قراراً قد اتخذ العام الماضي بصورة مشروعة.

58. وضم وفد الجمهورية التشيكية متحدثاً باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، صوته للتصريحات التي أدلت بها وفود فرنسا وهنغاريا وإيطاليا وبيرو وإسبانيا وسويسرا وغيرها. وأكد الوفد أن مناقشة هذا البند الجديد في جدول الأعمال ينبغي ألا يدل على أن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق تنضم إلى الاقتراح بأن الاستماع إلى مشورة لجنة التنسيق بشأن قرار جمعية اتحاد لشبونة ضرورية أو كان ضرورياً. وذكر الوفد أن جمعية اتحاد لشبونة اتخذت في عام 2013 قراراً بعقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد اتفاق لشبونة المراجع عام 2015. وقال إن أعضاء جمعية اتحاد لشبونة اعتبروا أن المادة 9(2)(ب) غير قابلة للتطبيق لأن القرار لم يكن في صالح الاتحادات الأخرى التي تشرف عليها الويبو، ولهذا السبب لا حاجة لطلب مشورة لجنة التنسيق في هذه المسألة. وذكر الوفد أنه قبل القرار الذي اتخذته جمعية اتحاد لشبونة، لم تطلب

أية دولة عضو في الويبو مشورة لجنة التنسيق بشأن عقد المؤتمر الدبلوماسي المذكور. وحرص الوفد أيضا على التأكيد على أن لويبو ميزانية موحدة للثلاثية 2014-2015 وافقت عليها كل الدول الأعضاء، مع تخصيص الموارد اللازمة لعقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد اتفاق لشبونة المراجع. وأضاف أن تخصيص الموارد بني على قرار سديد للجنة الميزانية والجمعية العامة. وأعرب الوفد عن اقتناعه بأن جمعية اتحاد لشبونة اتخذت قرارا شرعيا وصالحا بعقد مؤتمر دبلوماسي حتى دون سماع رأي لجنة التنسيق، ولذلك لا يوجد أي عائق يحول دون تنفيذه بما يوافق خريطة الطريق المحددة.

59. وأيد وفد الجمهورية التشيكية متحدثا بصفته الوطنية، الحجاج التي قدمتها وفود كل من فرنسا وهنغاريا وإيطاليا والبرتغال وبيرو وإسبانيا وسويسرا وغيرها.

60. وأعرب وفد جورجيا عن دعمه لجهود الفريق العامل، الذي أحرز تقدما كبيرا على المشروع اتفاق لشبونة المراجع والقواعد المقابلة. وأيد وفد جورجيا عقد مؤتمر دبلوماسي في عام 2015 لاعتماد صك واحد يضم تسميات المنشأ والمؤشرات الجغرافية، بهدف جعل النظام أكثر جاذبية للمتفعين والأعضاء الجدد المحتملين.

61. وأعرب وفد نيوزيلندا عن قلقه حيال الاقتراح بتعديل اتفاق لشبونة لتغطية البيانات الجغرافية. وقال الوفد إن هذه التعديلات المقترحة أساسية وليست تقنية. وقال الوفد إن هذه القضايا شغلت معظم أعضاء الويبو وحملت تبعات اقتصادية. وقال الوفد إن الدول الأعضاء الحاليين باتحاد لشبونة لن يتسنى لهم اتخاذ قرار بشأن قضايا تؤثر على القطاع الأكبر من أعضاء الويبو دون الرجوع إلى الأعضاء. ودعم الوفد طلب وفد الولايات المتحدة القاضي بأن تقدم اللجنة التنسيقية المشورة لجمعية اتحاد لشبونة بأن المؤتمر الدبلوماسي المزمع ينبغي أن يتيح المشاركة الكاملة لكل دول الويبو الأعضاء المهتمين. وقال الوفد إنه في حين أن المراجعة من الناحية التقنية هي عملية تعديل، فإن المفاوضات انطوت على قواعد دولية جديدة إلى حد كبير. وقال الوفد إنه ينبغي، بناء على ذلك، أن يكون المؤتمر الدبلوماسي شاملاً وأن يتيح لكل دول الويبو الأعضاء المهمة أن تنظر في آثار الاتفاق المقترح وأن تقدم إفادة فيما يخص شكل أي نظام بيانات جغرافية مستقبلاً في إطار الويبو. وقال الوفد إنه نظراً لكون أحد أهداف عملية التعديل هو تيسير توسعة عضوية نظام لشبونة، فإن الوفد سينظر في المشاركة القصوى في صياغة الاتفاق باعتبارها قضية مهمة للدول الاعضاء في اتحاد لشبونة. ودعم الوفد أيضاً الدعوة إلى تمويل الويبو لمشاركة الدول الأعضاء في المؤتمر الدبلوماسي.

62. وقال وفد أوروغواي إن هذا الأمر يتعلق بقضايا تخص الحوكمة وأيد وجهة النظر القائلة بأن لجنة التنسيق ينبغي أن تأخذ موقفاً في هذا الصدد. وقال الوفد إن المؤتمر الدبلوماسي ينبغي أن يكون مفتوحاً لكل الدول الأعضاء بالويبو على قدم المساواة، كما كانت الحالة في معاهدي بيجين ومراكش.

63. وذكر وفد كولومبيا بأن اهتمامه بتسميات المنشأ أمر معروف على نطاق واسع. وأبرز أيضاً المزايا التي يمكن أن يتيحها ذلك النظام لمنتجي المنتجات الزراعية والحرفية من ذوي الحجم الصغير والمتوسط، وذلك بتمكنهم من الاستفادة من حماية دولية. وأكد مجدداً أهمية أن تُراعى جميع المصالح في المؤتمر الدبلوماسي.

64. واتفق وفد الولايات المتحدة الأمريكية مع وفد سويسرا حول أهمية اتباع القواعد. وأكد أنه لا يعترض على الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي، وقال إن السؤال الذي طرحه على لجنة التنسيق يتعلق بكيفية عقد ذلك المؤتمر. وأوضح، من المنظور الإجرائي، أنه على اتحاد لشبونة، بموجب المادة 9(2)(ب) من اتفاق لشبونة، أن يتخذ قرارا بعد الاستماع إلى نصيحة لجنة التنسيق بخصوص المسائل التي تهم اتحادات الويبو الأخرى. وأشار الوفد إلى أن البيانات الجغرافية تمثل موضوعاً جديداً وهاماً من شأنه التأثير على كل الدول الأعضاء في الويبو من زاوية العلامات التجارية. وطلب أن يُفتح باب المشاركة في المؤتمر الدبلوماسي للجميع على قدم المساواة، بما في ذلك الحق في التصويت، وأن يُمول ذلك المؤتمر على النحو الذي تم به تمويل مؤتمري بيجين ومراكش الدبلوماسيين. وأضاف أن الأمانة أشارت، في دورة لجنة الميزانية في عام 2013، إلى مثال المؤتمر الدبلوماسي لعام 1999 المعني بوثيقة جنيف، والذي فُتح باب المشاركة فيه للجميع. وطلب الوفد مجدداً من لجنة

التنسيق أن تنصح اتحاد لشبونة بفتح باب المشاركة في المؤتمر الدبلوماسي المعني بمراجعة الاتفاق لجميع الدول الأعضاء في الويبو على قدم المساواة، بما في ذلك الحق في اقتراح تعديلات والحق في التصويت.

65. وأحاطت لجنة الويبو للتنسيق علماً بالبيانات التي أدلى بها وطلبت من رئيسها إتاحة حصائل المناقشات لرئيس جمعية اتحاد لشبونة.

البند 24 من جدول الأعمال الموحد

التقرير السنوي بشأن الموارد البشرية

66. استندت المناقشات إلى الوثيقتين WO/CC/70/1 و A/54/5.

67. وانتقلت الرئيسة إلى البند 24 من جدول الأعمال، التقرير السنوي بشأن الموارد البشرية، وطلبت من الأمانة عرض الوثيقة.

68. وشكرت الأمانة الرئيسة على الفرصة التي أتاحها لها لعرض التقرير السنوي بشأن الموارد البشرية، الذي يحتوي على أحدث المعلومات عن إصلاحات التطور السياسي المنفذة منذ منتصف عام 2013. وأثنت على ما قام به موظفو الويبو من عمل جيد وما حققوه من إنجازات. وذكرت أن هدف الويبو هو تقديم الخدمات، وأن هذه الخدمات يقدمها موظفو الويبو القادمين من 118 بلداً جالبيين معهم تنوعاً هائلاً وخبرة وتجربة وطاقة مهيأة لتنفيذ برامج الويبو. وذكرت الأمانة بأن استراتيجية الموارد البشرية، التي اعتمدها لجنة الويبو للتنسيق في عام 2013 تحتوي على أربعة أهداف هي:

- تحسين استجابة الويبو لاحتياجات الملكية الفكرية العالمية المتطورة من خلال قوة عاملة تتسم بالرشاقة والتنوع الجغرافي
- ووضوح الويبو في صدارة مقدمي الخدمات العالمية في مجال الملكية الفكرية
- والتأكيد على مكانة الويبو باعتبارها جهة عمل مفضلة لدى خبراء الملكية الفكرية الدوليين وغيرهم من المهنيين المتخصصين وموظفي الدعم
- وزيادة تحسين الكفاءة التنظيمية من خلال تسخير الموارد بفعالية

69. وقالت الأمانة إن التقرير السنوي يحتوي على لمحة موجزة عن القوى العاملة وعلى معلومات محدثة عن تنفيذ استراتيجية الموارد البشرية. وصرحت بأن انتباه لجنة التنسيق قد وجه إلى عدد من مسائل الموارد البشرية في الجزء السادس، الفقرات من 95 إلى 101. وصرحت الأمانة بأنها ترغب في تسليط الضوء على ثلاثة بنود فصلت في التقرير السنوي وهي: التنوع الجغرافي والفعالية والإصلاح. وتحديث الأمانة عن التنوع الجغرافي، وقالت إن الدول الأعضاء أبدت في عام 2013 طائفة من الآراء فيما يتعلق بالتنوع الجغرافي في الويبو، وفيما إن كان ينبغي وضع نظام رسمي ليحل محل اتفاق عام 1975. وإلى حين حل هذه المسألة، قطعت الأمانة على نفسها التزاماً بتعيين الموظفين على أساس أعرض تمثيل جغرافي ممكن. وصرحت بأن حملات الإعلان نظمت في العديد من الأقاليم وتم استقدام عدد من المرشحين المؤهلين وتعيينهم بنجاح في مناصب معينة، مع الاحترام الكامل لاختيار الدول الأعضاء للمرشحين على أساس الاستحقاق، كما نُظمت أنشطة مخاطبة في الدول الأعضاء غير الممثلة على وجه الخصوص. وأضافت الأمانة أن انخفاض معدل دوران الموظفين وعملية إدماج الموظفين المؤقتين الذين استعين بهم لفترات طويلة أدت إلى تباطؤ التقدم في تحسين التنوع الجغرافي. وذكرت بأن الويبو أخذت منذ عام 2010 تقنين أوضاع عدد من الموظفين المؤقتين العاملين لفترات طويلة في كل سنة، في إطار برنامج وافقت عليه لجنة التنسيق. وتخطت نسبة المهنيين المعيّنين من بلدان ممثلة تمثيلاً زائداً 70 في المائة، وقد شارف هذا البرنامج على الانتهاء. وصرحت الأمانة بأن نسبة التوازن بين الجنسين بلغت 50 في المائة، لكن لا يزال أمماً عمل كبير في مجال المساواة

بين الجنسين على مستوى الإدارة. وأفادت بأن الهدف هو تحقيق التوازن بين الجنسين على جميع المستويات في موعد أقصاه عام 2020. وقد طلبت الدول الأعضاء من الويبو توخي الحذر في احتواء التكاليف، وقد ظلت التكاليف المرتبطة بالموظفين ثابتة عند نسبة 66.6 في المائة. وأردفت قائلة إن الويبو نجحت في إعادة التقويم التدريجي للقوى العاملة، مضيفة قدرات أخرى للمجالات التي تكتسي الأولوية دون زيادة الحجم العام للقوى العاملة. وأفادت بأن الإنتاجية زادت في حين ظلت القوى العاملة ثابتة، وقد تحقق ذلك من خلال الأتمتة وتحسين المسارات. وأضافت أن معدلات التغيب عن المنظمة آخذة أيضا في الانخفاض. والتفتت إلى الإصلاح وقالت إن لجنة الويبو للتنسيق وافقت في عام 2013 على إصلاح نظام العدالة الداخلية وقد نُفذ جزء كبير من هذا الإصلاح. وأثنت الأمانة على موظفي إدارة الموارد البشرية لعملهم وسعة صدرهم لاستيعاب عدد كبير من القوانين واللوائح التنفيذية الجديدة. وصرحت بأن الموظفين استقبلوا المخطط التجريبي الجديد للمكافآت والتقدير خير استقبال، وأن التقييم المبدئي مشجع. وقالت إن مخططا تجريبيا آخر يجري إعداده وستنفذ سياسة بشأنه في نهاية العام. واستدركت قائلة إنه يجري العمل على نظام التخطيط للموارد المؤسسية، كما يجري إعداد نظام لاستخبارات الأعمال كي يتاح للمديرين النفاذ فورا إلى المعلومات الإدارية الخاصة بقوائم العاملة. وودشن برنامج التصويت الإلكتروني بنجاح، وأحرز تقدم أيضا في اختتام توصيات التدقيق المعلقة. وراحت تقول إن التركيز سينصب في الثنائية 15/2014 على التنوع الجغرافي، وستواصل مواءمة القوى العاملة من أجل ضمان تحقيق القدرات الإضافية في المجالات الآخذة في التوسع. والتفتت إلى هدف التأكيد على مكانة الويبو باعتبارها جهة عمل مفضلة لدى خبراء الملكية الفكرية الدوليين وغيرهم من المهنيين المتخصصين وموظفي الدعم، وقالت إن الويبو تشارك بفعالية مع لجنة الخدمة المدنية والدولية في الاستعراض الجاري لنظام تعويضات الأمم المتحدة، بهدف زيادة القدرة على توقع التكاليف المرتبطة بالموظفين وضمان قدرة حزمة التعويض على المنافسة وتحليها بالمرونة.

70. وعبر وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن امتنانه لتقرير الإحاطة المفصل المتعلق بالتخطيط التنظيمي وإدارة الأداء والتعيين. وأثنى على الويبو نظام التقييم المنقح والمتين الذي يتيح تعزيز الاتصالات بين المشرفين وموظفيهم، وعلى الربط بين الأداء الفردي وأداء المنظمة وأهدافها. والتمس الحصول على المزيد من المعلومات عن كيفية تناول المسائل التي يقل فيها الأداء عن المستوى المطلوب وحلها.

71. وتوجه وفد المكسيك بالشكر إلى الأمانة على العرض، وهنأ مديرة إدارة الموارد البشرية وفريقها على التقدم المحرز. وكرر التماسه من قبل بالحصول على معلومات مفصلة عن التكاليف المرتبطة بالموظفين. وأعرب عن فهمه بأن البيانات المالية تحتوي على بعض المعلومات في هذا الشأن، لكنه التمس المزيد من المعلومات بما يتيح للدول الأعضاء فهم كيف تطورت إدارة الموارد البشرية ووقعها على الميزانية العامة للمنظمة. وأشار إلى استراتيجية الموارد البشرية للفترة 2013-2015 التي اعتمدت خلال الجمعيات الماضية، فذكر بأن الأمانة أبرزت ذلك بقولها إن الحالية المالية للمنظمة متينة وإن الإيرادات المتوقعة للمستقبل مشجعة، ولكن على المنظمة التعامل مع الضغط على التكاليف مما يقتضي إدارة حكيمة، علما بأن أكثر من ثلثي التكاليف ترتبط بالموارد البشرية. وصرح الوفد بأن التوازن الجغرافي يكتسي أهمية كبرى بالنسبة للمكسيك، وأن استراتيجية الموارد البشرية الحالية تبين أن على الدول الأعضاء دراسة سياسة التوزيع الجغرافي في الويبو. والتمس الوفد من الأمانة أن تتقدم باقتراح في التقرير السنوي المقبل مع تحليل مواطن النقص في سياسة 1975 بشأن التوزيع الجغرافي والأسباب وراء عدم استخدامها، وأن تقدم اقتراحا بسياسة جديدة إلى لجنة التنسيق. وعلق الوفد قائلا إن العديد من منظمات الأمم المتحدة تضع نظام حدود لتضمن التوزيع الجغرافي العادل بين الموظفين. وقال إن أكثر الطرق تعقيدا هي اتخاذ تدبير تعادلي لكل دولة عضو، مع مراعاة تشكيل المنظمة والاشتراكات المالية وعناصر أخرى مثل عدد السكان. والتفتت إلى سائر التدابير المتخذة لتصحيح الخلل في التوازن الجغرافي في أمانة الويبو، وعبر عن تقديره لبرامج التعيين التجريبية، لكنه يرى أن من اللازم وضع الأهداف والمبادئ أيضا لضمان تمثيل البلدان غير الممثلة. وراح يقول إن الأمانة ينبغي لها أن تضمن استخدام حملات خاصة، مثل منتديات العمل من البلدان غير الممثلة أو ذات التمثيل القليل، لتعيين مرشحين مُمثليين تنافسيين. وسلط الوفد الضوء على أن حالات التقاعد المقبلة ستتيح الفرصة لتصحيح التوازن الجغرافي. وأضاف أن تقرير

وحدة التفتيش المشتركة لعام 2012 المعنون "تعيين الموظفين في هيئات منظومة الأمم المتحدة" (الوثيقة JIU/NOTE/2012/3) يتضمن دراسة بشأن التنوع الجغرافي ويقدم توصيات يمكن للأمانة أن تستعين بها كمرجع. والتمس الوفد أن تؤخذ تلك التعليقات في الحسبان لبرنامج العمل الذي يوضع في هذا الصدد. وأعرب عن اعتقاده، في ضوء هيكل الأمانة، في أن يراعي هذا البرنامج الموظفين المهنيين بل وجميع الأشخاص المتعاقدين لأكثر من سنة واحدة.

72. وأقر الرئيس بجودة المعلومات المقدمة والاقتراحات الواردة من الوفود وقال إن الأمانة ستعلق عليها لاحقا. وأقر أيضا بجودة عمل موظفي الويبو وإدارتها التي ساهمت في نجاح المنظمة. وأضاف أن الدول الأعضاء لا تزال تتوقع المزيد منهم، وتتوقع إدراج المزيد من التعديلات في تأليف القوى العاملة.

73. وتوجه وفد إكوادور بالشكر إلى الأمانة على الوثيقة. وأشار إلى الالتزام الذي قطعتة الأمانة في استراتيجية الموارد البشرية بتحسين التنوع الجغرافي، وتساءل عن الأعمال الملموسة التي ترمع الأمانة القيام بها في هذا الصدد. وأشار الوفد إلى الفقرة الخامسة: نظرة استشرافية إلى عامي 2014-2015 في الصفحة 24، وخص بالذكر ارتفاع نسبة الموظفين من أوروبا الغربية، وتساءل عن إشراك الدول الأعضاء في التصدي لهذا الحل.

74. وشكر الرئيس وفد إكوادور على مداخلته بشأن القضية المهمة المتعلقة بالتنوع الجغرافي وقال إنها تحتاج إلى بحث في منظمات دولية متعددة الأطراف في جنيف، وهي تتطلب حولا عكست تكافؤ الفرص والمساواة والعدالة وكذا الاعتبارات المتعلقة بشؤون الجنسين. وأضاف الرئيس أن النهج الذكية والمبتكرة ستكون مطلوبة لضمان أن التنوع الجغرافي مدمج مع الجودة ومزايا الاستخدام والتميز والمهنية.

75. ووجه وفد الصين الشكر للأمانة على وثيقتها المهمة للغاية التي سمحت للدول الأعضاء بتكوين فكرة عامة عن المبادرات الجارية في الويبو ولتقدير التخطيط المستقبلي فيما يخص الموارد البشرية في المنظمة. وأحاط الوفد علما بأن هذه هي السنة الثانية من تنفيذ استراتيجية الموارد البشرية للفترة 2013-2015 ورحب الوفد بالنتائج المحققة في الإدارة الفعالة والتوزيع المتوازن في الموارد البشرية. وأعرب الوفد عن أمله في أن تواصل الويبو تعزيز الشفافية في عملها حيال الموارد البشرية. وفيما يخص التوظيف، وعبر الوفد عن أمله في أن تأخذ الأمانة في اعتبارها التوزيع الجغرافي فضلا عن الخبرة التقنية بغية تنويع القوى العاملة وأن تفي بالاحتياجات العالمية على نحو أفضل.

76. وشكر وفد إسبانيا الأمانة على التقرير السنوي بشأن الموارد البشرية وأثنى على جودته العالية التي تشهد، في رأي الوفد، تحسنا سنة تلو أخرى، وقال إن التقرير يوفر مرجعا ممتازا للمنظمات الدولية الأخرى. كما شكر الوفد موظفي الويبو على عملهم الممتاز وإسهامهم في نجاح هذه المنظمة. وأبدى بعد ذلك قلقه حيال مسألة تخص جميع المنظمات الدولية، وهي زيادة في تكاليف الأجور على الرغم من ثبات عدد الموظفين في بعض المنظمات. ورأى أن ذلك يمثل تحديا أمام الاستدامة المالية للويبو وغيرها من منظمات الأمم المتحدة. وتطرق إلى المناقشات التي جرت على مستوى لجنة الميزانية بخصوص هذا الموضوع وكرر الطلب الذي ما فتئ يقدمه على مدى عدة سنوات وهو الحصول على معلومات مالية أكثر تفصيلا بشأن تكاليف الموظفين، وأكد على ضرورة توفير تلك المعلومات في التقرير القادم. واختتم الوفد قائلا إنه يرحب بما أبدته الأمانة من افتتاح لمواصلة تحسين التمثيل الجغرافي في المنظمة.

77. وشكر وفد بيرو الأمانة على التقرير السنوي بشأن الموارد البشرية وعلى عرض ذلك التقرير في لجنة الميزانية. وأعرب عن تقديره لتحسن نوعية التقرير مقارنة بالتقارير السابقة ولزيادة الوضوح في عرض وضع الويبو. واقترح أن يُقدم، في التقارير القادمة، المزيد من أرقام المقارنة التي تعكس التغييرات والتطورات والاتجاهات. كما طلب تضمين التقرير تفكيراً في أثر السياسات. وتناول مسألة التنوع الجغرافي وطلب عرض أهداف رقمية محددة في هذا الصدد.

78. وشكر وفد المملكة المتحدة الأمانة على التقرير السنوي بشأن الموارد البشرية وأضاف أنه يدعم الأنشطة المبيّنة في التقرير، لا سيما المبادرة الرامية إلى إدراج المناطق غير الممثّلة بالقدر الكافي في الويبو. وقال إنه يدعم أيضا عملية مفتوحة وشفافة ويعتقد اعتقادا راسخا أنه ينبغي أن يكون أي توظيف قائما على الجدارة بالدرجة الأولى، كما هو مبين في التقرير الصادر مؤخرا عن لجنة التنقيش المشتركة.

79. وشكر وفد إندونيسيا الأمانة على التقرير وعلى استراتيجية الموارد البشرية. وأعرب عن دعمه لبياني وفدي الصين وجمهورية كوريا وأبدى تطلعه إلى رؤية المزيد من التنوع في مواصفات العاملين بالويبو.

80. وشكر وفد الاتحاد الروسي الأمانة على التقرير وعلى المعلومات العالية الجودة الواردة فيه. وأبدى دعمه لبيانات وفود إكوادور وإسبانيا والمكسيك ورأى أنه يتعيّن القيام بالمزيد فيما يخص التنوع الجغرافي بما يضمن أن تكون كل الدول الأعضاء ممثّلة على صعيد الموظفين. واعتبر الوفد أن هذه المسألة تكتسي أهمية بالغة وتنطوي على انشغالات كبيرة.

81. وشكرت الأمانة الوفود على تعليقاتها المهمة واقتراحاتها المفيدة. والتفتت إلى التماس وفد الولايات المتحدة الأمريكية، ورحبت بالفرصة المتاحة لتقديم المزيد من المعلومات بشأن الطريقة التي تدير بها الأمانة تدني الأداء. وتحدثت عن التماس العديد من الوفود بإضافة المزيد من التفاصيل إلى التقارير المعدة عن التكاليف المرتبطة بالموظفين، وصرحت بأن التعاون الداخلي يجري عن كسب لضمان إعداد تقارير مالية متسقة، وأشارت الأمانة إلى أنها ستتابع التماسات الوفود. والتفتت إلى مسألة التنوع الجغرافي، وأقرت بأنه تحد معقد في الواقع وأن الدول الأعضاء قدمت طائفة عريضة من آراء يلزم أخذها كلها في الحسبان واستيعابها. وأكدت الأمانة التزامها الراسخ بالوصول إلى الدول غير الممثّلة. وتحدثت عن احترام بعض الخطوات، وأشارت إلى عقد مشاورات وجلسة إحاطة أثناء الجمعيات، وإلى الإجراءات الواجب اتخاذها في ضوء المشورة المقدمة من الدول الأعضاء خلال الجمعيات وبعدها. وأفادت بأنها تخطط أيضا لمواصلة حملات الإعلان عن المناصب المهنية في المناطق المستهدفة، وستواصل الزيارات إلى بعض البلدان والأقاليم. واختتمت الأمانة كلمتها مرحبة باقتراحات الوفود الرامية إلى تحسين التقرير السنوي بشأن الموارد البشرية في السنوات المقبلة وشاكرة إياها عليه.

82. وشكر الرئيس الوفود على مداخلتها العالية الجودة التي ستساعد على إيجاد حلول للمسائل المطروحة. واقترح من ثم الانتقال إلى القرارات اللازم اتخاذها في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

83. إن لجنة الويبو للتنسيق:

"1" أحاطت علما بالمعلومات الواردة في الفقرة 95 من الوثيقة WO/CC/70/1؛

"2" وأحاطت علما بالمعلومات الواردة في الفقرتين 97 و98 من الوثيقة WO/CC/70/1؛

"3" وأحاطت علما بالمعلومات الواردة في الفقرتين 100 و101 من الوثيقة WO/CC/70/1.

البند 25 من جدول الأعمال الموحد

نظام الموظفين ولائحته: تعديلات على نظام الموظفين للموافقة عليها؛ والإخطار بتعديلات على لائحة الموظفين

84. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/CC/70/3.

85. وذكرت الأمانة بأن لجنة التنسيق وافقت في أكتوبر 2012 على المراجعة التي أجريت على 10 فصول من نظام موظفي الويبو ولائحته، ووافقت في أكتوبر 2013 على الفصول النهائية فيما يتعلق بنظام العدل الداخلي. وهذه المبادرة التي كانت جزءاً من برنامج الويبو للتقويم الاستراتيجي تُعتبر المراجعة الشاملة الأولى لنظام الموظفين ولائحته منذ أكثر من

عشرين عاماً، مما أدى إلى وضع إطار تنظيمي مُحدَّث للموظفين وتلبية معايير لجنة الخدمة المدنية الدولية وأفضل الممارسات المُتبعة في نظام الأمم المتحدة الموحد.

86. وقالت الأمانة إنه من أجل تلبية احتياجات منظمة نشطة تركز على المستقبل والتكيف مع احتياجات العمل والموظفين المتطورة، يجب إعادة النظر في نظام الموظفين ولائحته باستمرار وتعديلها بانتظام. وبعد مرور بعض الوقت من بدء العمل بالصيغة المراجعة لنظام الموظفين ولائحته، يُقترح أيضاً إدخال مزيد من التعديلات لتحسين بعض الأحكام التي رُئي أنها غير واضحة أو يصعب تطبيقها عملياً.

87. وتعلقت مجموعة أولى من التعديلات بتوظيف الموظفين الفنيين الوطنيين والتعاقد معهم، للموافقة والإخطار من قبل لجنة التنسيق. وتعلقت مجموعة ثانية من التعديلات على نظام الموظفين بجوانب مختلفة من إدارة الموظفين، للموافقة من قبل لجنة التنسيق. وستدخل التعديلات، بعد أن توافق عليها لجنة التنسيق، حيز التنفيذ في 1 نوفمبر 2014. وبالإضافة إلى ذلك شمل بند جدول الأعمال التعديلات على لائحة الموظفين والمرفقات التي قُدمت إلى لجنة التنسيق للإخطار.

88. وأشاد وفد الولايات المتحدة الأمريكية بالتدابير الإيجابية التي اتخذتها الأمانة بغرض زيادة التوازن بين الجنسين وأبدى دعمه للتعديلات على المادة 4-2(أ). غير أن الوفد أشار إلى أهمية قراءة المادة 4-2(أ) ضمن سياق المادة 4-1 التي تنص على أن "الاعتبار الأول في توظيف الموظفين وتعيينهم هو ضرورة إحراز أعلى مستويات الكفاءة والمقدرة والنزاهة". وأضاف أنه على الرغم من اتساق هذه الصيغة مع المواد الماثلة في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك المادة السارية في أمانة الأمم المتحدة، فإنها أهملت الحكم الوارد في كثير من تلك المواد وهو أن "يكون الاختيار بناء على منافسة، كلما أمكن ذلك عملياً". وأبدى الوفد اتفاقه على ضرورة أن تسعى المنظمات الدولية إلى توظيف قوة عاملة تعكس التنوع الجغرافي لأعضائها وأن تستخدم أيضاً استراتيجيات تستهدف أوسع الفئات الممكنة. ورأى الوفد أنه يمكن، وينبغي، بذل تلك الجهود طبقاً للمبدأ القاضي بلزوم إيلاء الاهتمام الأكبر لتوظيف أكثر المترشحين تأهيلاً لشغل أي منصب شاغر من خلال عملية شفافة وتنافسية. وبناء عليه طلب الوفد أن تُعدّل المادة 4-1 لتكون متنسقة مع مواد الأمم المتحدة التي تشمل عبارة "يكون الاختيار بناء على منافسة، كلما أمكن ذلك عملياً"

89. وأشارت الأمانة إلى أن المادة 4-9 تنص على أنه "كقاعدة عامة، يكون التعيين بناء على منافسة". وأبدت الأمانة أملها في أن تستجيب هذه المادة للشاغل الذي أبداه وفد الولايات المتحدة الأمريكية.

90. ولدى اختتام النقاش حول البند، لخص الرئيس وجهات النظر قائلاً إن جودة التوظيف والجدارة ينبغي أن يكونا في مقدمة المعايير. وأشار، في الوقت ذاته، إلى ضرورة اتخاذ إجراءات فيما يخص المساواة بين الجنسين والتنوع الجغرافي. ثم دعا لجنة التنسيق إلى الموافقة على التعديلات على نظام الموظفين والإحاطة علماً بالتعديلات على لائحة الموظفين.

91. ووافقت لجنة الويبو للتنسيق على التعديلات على نظام الموظفين وأحاطت علماً بالتعديلات على لائحة الموظفين وما يتصل بذلك من مرفقات بشأن الموظفين الفنيين الوطنيين، كما وردت بالتفصيل في المرفق الأول من الوثيقة WO/CC/70/3.

92. إن لجنة الويبو للتنسيق:

"1" وافقت على التعديلات على نظام الموظفين، كما وردت بالتفصيل في المرفق الثاني من الوثيقة WO/CC/70/3؛

"2" وأحاطت علماً بالتعديلات على لائحة الموظفين، كما وردت بالتفصيل في المرفق الثالث من الوثيقة WO/CC/70/3؛

"3" وأحاطت علماً بالتعديلات على لائحة الموظفين، كما وردت بالتفصيل في المرفق الرابع من الوثيقة WO/CC/70/3.

[نهاية الوثيقة]